www.facebook.com/kmm2013
Kmm.Rojava.2013@Gmail.com
www.kmmrojava.com
Komela.Mafe
+963 - 52 - 450169

Komela Mafê Mirovan Ya Cizîrê
منظمة حقوق الإنسان في الجزيرة
Human Rights Organization In Jazeera

الرقم : ٥٣ / ص

التاريخ : ٢٠٢١/٥/٣

بيان إلى الرأي العام العالمي

كارثة إنسانية وبيئية كبيرة تلوح في الأفق يستحيل جبر ضررها فيما بعد ومع قيام الدولة التركية مرة أخرى باللجوء إلى سلاح المياه وقطعه عن السوريين وذلك بحبس مياه نهر الفرات وتحويله إلى سدود لديها وحرمان السوريين من حصتهم فيها ، في هذه الأوقات الحرجة والمنطقة مقبلة على فصل الصيف فائض شديد الحرارة تشتد فيه حاجة الأهالي إلى المياه للشرب ولري المزروعات .

هذا النهر هو المصدر المائي الأهم للأهالي في شمال سوريا ومع ندرة الأمطار هذه السنة سيكون الاعتماد كلياً على مياهه .

هذا القطع الجائر للمياه هو الخطوة الأولى للتحضير لإبادة جماعية عبر الجفاف وخنق الأهالي وتجميعهم في ظل تربص عدو لا يقل فتكاً هو انتشار فيروس كوفيد ١٩ مع نقص في الامكانات والموارد للتصدي له .

الخطوة التركية لقطع المياه عن الأهالي ليست الأولى فقط قامت في أيار/مايو ٢٠١٤ بذلك أيضاً لابتزاز الأهالي وفي سبيل تحقيق مكاسب سياسية وهي التي تدخلت بالشأن السوري ومنذ بدأ أزمتها أكثر من غيرها عبر فتح حدودها مع سوريا ليتدفق الإرهاب إليها وتقوم بدعمهم وتمويلهم ثم قيامها باحتلال أجزاء واسعة على طول حدودها مع سوريا كعفرين ورأس العين (سري كانيه) وتل أبيض (كري سبي) وإعزاز ، الباب وجرابلس مع تشريد قسري وتغيير ديمغرافي وثقته المنظمات الدولية ذات المصداقية في أكثر من مناسبة .

النتائج الكارثية لقطع المياه والسماح فقط لربع الكمية المتفق عليها دولياً للتدفق إلى الأراضي السورية أدى إلى انخفاض المياه في السدود إلى مستويات قياسية وتقليل الخزان المائي أدى إلى ظهور النفايات الصلبة والمخلفات الصناعية والصرف الصحي وخروج الكثير من مضخات المياه خارج الخدمة حيث أصبح المياه المتبقية بحاجة للمعالجة .

إن فعل الدولة التركية تعتبر جريمة حرب وجريمة إبادة جماعية بحق الشعب السوري وفق ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية وكما يعتبر انتهاكاً للاتفاقيات الدولية الثنائية الموقعة بينها وبين سوريا والعراق في العام ١٩٦٦ والعام ١٩٩٧ بشأن تقاسم حصص نهري دجلة والفرات وكذلك يعتبر خرقاً لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير ملاحية بالقرار ٥١/٢٢٩ تاريخ ١٩٩٧/٧/٢١ .

إننا في منظمة حقوق الإنسان في الجزيرة إذ ندين أفعال الدولة التركية بقطع المياه عن الأهالي في سوريا ندعو الأمم المتحدة بكافة أجهزتها وكذلك الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والإسلامية الخروج عن صمتها والضغط على الحكومة التركية للسماح بعودة المياه إلى مجاريها وفق المواثيق الدولية وأن تكف عن استخدام المياه كأداة حرب ضد الشعب السوري والعراقي وضرورة الأخذ بعين الاعتبار حاجيات الشعبين من المياه وأن تمتنع تركيا عن اتخاذ أي إجراء من شأنه الإضرار بهم وإن المياه ليست سلعة تجارية كما تحاول تركيا أن تروجهم وتتلاعب به وتخرق القانون الدولي كما ندعو الحكومتين السورية والعراقية للتحرك دولياً للمطالبة بحصصها في مياه الفرات واللجوء إلى محكمة العدل الدولية والتهديد بقطع العلاقات التجارية مع تركيا التي لا يقل فعلها بقطع المياه عن دعم داعش .

قامشلو ٢٠٢١/٥/٣ **منظمة حقوق الإنسان في الجزيرة**